

استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية في ظل التمويل غير التقليدي The central bank's independence and impact on the effectiveness of monetary policy under non-traditional financing

علاوي ياسر¹، ملوح محمد²

¹ أستاذ مؤقت، جامعة المدية، الجزائر، yasserallaoui@gmail.com

² أستاذ مساعد -ب-، جامعة عين تموشنت، الجزائر، melouah_m@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022-09-06 تاريخ القبول: 2022-11-09 تاريخ النشر: 2023-02-06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، ومدى تأثير هذه الاستقلالية في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها المسطرة، خاصة بعد انتهاج الجزائر لآلية التمويل غير التقليدي نتيجة لإنخفاض أسعار البترول والتي كانت لها العديد من الآثار خاصة على المستوى المالي.

و من أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة أن النجاح في استخدام أدوات السياسة النقدية خاصة طريقة التمويل غير التقليدي يتطلب أن تكون هناك دراسة مسبقة للوضع المالية والإقتصادية و إلا نتجت عن هذه السياسة العديد من المخاطر كانهيار قيمة العملة الوطنية و زيادة التضخم.

كلمات مفتاحية: البنك المركزي، السياسة النقدية، التمويل غير التقليدي، التضخم.

تصنيف JEL : E50 ، E31 ، E52.

Abstract:

This study aims to clarify the concept of the Central Bank's autonomy from the Government, and the extent to which this autonomy affects the achievement of monetary policy for its prevailing objectives, especially after Algeria's adoption of a non-traditional financing mechanism as a result of the downturn in petroleum prices, which has had many financial implications.

One of the most important findings of the study is that the successful use of monetary policy tools, especially the non-traditional financing method, requires that there be a prior study of the financial and economic situation. However, this policy has resulted in many risks such as the collapse of the value of the national currency and increased inflation.

Keywords: central bank , monetary policy, Non-traditional financing, inflation.

Jel Classification Codes: E52, E31 ,E50.

المؤلف المرسل: علاوي ياسر، الإيميل: yasserallaoui@gmail.com

1. مقدمة:

أدركت الجزائر على غرار العديد من الدول أهمية اعتماد سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق، وبناء نظام مصرفي ومالي سليم لضمان استقرار الأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث أكدت تجارب تحول الدول الاشتراكية إلى اقتصاد السوق أن إصلاح القطاع النقدي والمصرفي يعتبر محددًا هامًا للاستقرار الاقتصادي الكلي، ويؤدي دور القاطرة لإصلاح النظام المالي ككل، كما يمكن أن يساهم نجاح الإصلاحات النقدية والمصرفية في إنجاح إصلاحات القطاع الحقيقي بما تفرضه من صرامة في التمويل. إن البنك المركزي في الواقع أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد، ولذلك فإن علاقته بالحكومة وطيدة حيث يمثل في بعض الدول الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية وبصفة خاصة في السياسة النقدية، وهو أيضا على صلة وثيقة بالبنوك التجارية إذ يقوم بالإشراف والرقابة على أنشطتها، كما يعد البنك المركزي الهيئة التي تتولى إصدار النقد، وتضمن بثتى الوسائل سلامة أسس النظام المصرفي ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، و عليه فقد برز مفهوم استقلالية بين البنك المركزي عن الحكومة الذي اعتبره كثير من مؤيدي هذه الفكرة أمرا حتميا وهذا بهدف فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها لاسيما الحفاظ على استقرار الأسعار.

لقد كان اللجوء إلى التمويل غير التقليدي بمثابة قرار سيادي ذو طابع اقتصادي ويعتبر كبديل للجوء إلى الاستدانة الخارجية، فمنذ جوان 2014 بدأت أسعار البترول في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من 50% مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، فرغم الظروف الاقتصادية التي نتج عن تبني هذا الأسلوب فبعض المؤشرات الاقتصادية انخفضت وتدهورت قيمتها بشكل ملحوظ، ورغم الانتقادات الكبيرة من طرف صندوق النقد الدولي والعديد من الخبراء الاقتصاديين لقرار الحكومة فقد أكدت عزمها على تحمل تبعات قرارها وآثاره التي قد يخلفها من هذا المنطلق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير تدخل الحكومة في قرارات البنك المركزي بخصوص التمويل غير التقليدي وانعكاساته على المؤشرات الاقتصادية؟

- فرضيات الدراسة:

يمكن عرض فرضيات الدراسة كما يلي:

- كلما زاد تدخل الحكومة في قرارات البنك المركزي أدى إلى عدم تحقيق هذا الأخير إلى أهدافه المسطرة.
- يعتبر التمويل التقليدي أداة تمويلة ضرورية لكن لها إنعكاسات سلبية على المؤشرات الاقتصادية.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة توضيح مختلف الآثار الاقتصادية و المالية المترتبة على اتخاذ البنك المركزي قرار التمويل غير التقليدي خاصة على مستوى التضخم و تقلبات سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

- منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الإشكالية والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، سيتم الإعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات والحقائق بهدف سرد الأفكار والمفاهيم وهذا ما يتناسب مع طبيعة الموضوع، بينما يتم الاعتماد على المنهج التحليلي في ما يخص توضيح تأثير التمويل غير التقليدي على كل من الكتلة النقدية المتداولة، سعر الصرف، التضخم و الإنفاق العمومي.

2. الإطار النظري للسياسة النقدية

تعد السياسة النقدية العمود الرئيسي للسياسة الاقتصادية الكلية، وقد تزايد هذا الاهتمام مع تفاقم الأزمات المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد العالمي، كما ارتبط تطور فلسفة السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية الحديثة، خاصة النقدية منها بعد منتصف القرن الماضي، وقد نتج عن ذلك مفاهيم عدة للسياسة النقدية.

1.2 تعريف السياسة النقدية :

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية كل بحسب الزاوية التي ينظر منها، فقد عرفها لاقتصادي إبنزنك على أنها تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي (بطرس جلد، 2009، صفحة 131).

ويرى كانت بأن السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة وعرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين، كهدف الاستخدام الكامل وبنفس الاتجاه (الدوري و السمرائي، 2006، صفحة 185).

كما تعرف كذلك بأنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني (Jasquemin & autres, 2001, p. 430)

إذا فالسياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الانتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية. ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة للسياسة النقدية كما يلي:

- السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتغير بالتغير الهدف المنشود من طرف الدولة؛

- وجود سلطة مشرفة على رسم وإدارة السياسة النقدية تتمثل في البنك المركزي؛

- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية؛

- التأثير على الكتلة النقدية من خلال إتباع أدوات معينة بهدف المحافظة على استقرار

الأسعار و وسعر الصرف.

2.2 أهداف السياسة النقدية:

تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر الاقتصادي، حتى أصبحت تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، إذ توصل واضعوا السياسة النقدية إلى أن الأهداف النهائية في الوقت الراهن سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية قد تركزت على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكان من أبرز الأهداف التي سعت إليها

النظرية الكلاسيكية، والارتفاع في مستوى التشغيل الكامل الذي أضافته النظرية الكينزية بعد أزمة الكساد في ثلاثينات القرن الماضي، ومن ثم تعزيز معدلات النمو الاقتصادي الذي أعطيت له الأهمية الكبيرة خلال فترة الستينيات، إلا أن الاقتصاديين قد أضافوا إلى السياسة النقدية هدفاً آخر يتمثل في الحد من معدلات الاختلال في ميزان المدفوعات ويمكن استعراض تلك الأهداف بشكل موجز:

- **تحقيق الاستقرار في الأسعار:** يعد موضوع استقرار الأسعار شرطاً أساسياً لحسن سير الاقتصاد، إذ أن التقلبات التي تحصل في المستوى العام للأسعار من شأنها أن تؤدي إلى تغير الوضع الاقتصادي، فالتغير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى حدوث تغيرات واضطرابات كبيرة في العلاقات الاقتصادية بين الدائن والمدين وبين المنتج والمستهلك وبين العامل وصاحب العمل وذلك في داخل الدول وبين الدول، مما يترتب عليه بدوره حدوث عدم استقرار طويل الأمد يولد معه آثاراً على قيمة وحدة النقد وعلى توزيع الدخل والثروة ومن ثم يترك آثاراً اقتصادية وغير اقتصادية وخيمة (ابراهيم اسماعيل، 2011، صفحة 50)

- **تحقيق الاستخدام الكامل:** تساهم السياسة النقدية بدور هام في تحقيق العمالة الكاملة (التشغيل الكامل) وتخفيض حجم البطالة، ففي حالة الكساد تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي (الذي يساهم في رفع الطلب الفعال، فيزداد بذلك كل من الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني (عبد المطلب، 1997، صفحة 284).

- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** تسعى جميع الدول مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى تحسين ميزان مدفوعاتها من خلال التغير في عرض النقد اتساعاً وانكماشاً للتأثير في العوامل الخاصة بقوى العرض والطلب في أسواق صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وتلعب السياسة النقدية دوراً كبيراً في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات (العجز أو الفائض) وتحقيق التوازن فيه من خلال اتباع سياسة تعويم سعر الصرف على العكس من سياسة تثبيت سعر الصرف، حيث تكون السياسة المالية أكثر فعالية في تحقيق ذلك (عبد الرحمان، 2006، صفحة 252).

3.2 أدوات السياسة النقدية:

هناك العديد من أدوات السياسة النقدية والتي من خلالها يمكن التأثير على مستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق الأهداف السابقة، وتنقسم هذه الأدوات إلى قسمين أساسيين مباشرة وغير مباشرة.

1.3.2 الأدوات غير المباشرة:

هي عبارة عن مجموعة من الأدوات تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الإئتمان (القروض) في إطار اقتصادها بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على السيولة البنكية من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة إجمالاً (خبابة، 2013، صفحة 299)، وتتمثل هذه الأدوات في:

- **معدل إعادة الخصم:** يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية

جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات (السيد علي، 1999، صفحة 397).

نسبة الاحتياطي الإجمالي: تعتبر نسبة الاحتياطي الإجمالي من أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على مستويات الائتمان الممنوح بما يؤثر في عرض ، حيث يفرض البنك المركزي على البنوك وفق هذه الأداة إيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في حساباتها لدى البنك المركزي. وبالتالي يمكن للبنك المركزي إذا ما أراد تبني سياسة نقدية توسعية أن يقوم بخفض نسبة الاحتياطي الإجمالي، وبالتالي يتيح قدر أكبر قدر من السيولة للبنوك للتوسع في منح الائتمان، كما يمكنه في حالة رفع النسبة تبني سياسة نقدية انكماشية لتقييد المعروض النقدي وتقليل معدل التضخم. يشار إلى أن البنك المركزي لا يلجأ كثيرا إلى تغيير هذه النسبة وإنما يغيرها من حين لآخر وفق مقتضيات إدارة السياسة النقدية، حيث إن تغييرها يؤدي إلى تغييرات واسعة النطاق في الجهاز المصرفي (داود، 2000، صفحة 244).

-عمليات السوق المفتوحة: تعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي كبائع أو مشتري لأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها لدى البنوك ضمن محافظها الاستثمارية. يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. ف شراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول لدى البنوك وانتهاج البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول لدى البنوك، وبالتالي تبني سياسة نقدية انكماشية (الموسوي، 1993، صفحة 33).

2.3.2 الأدوات المباشرة :

تتمثل هذه الأدوات في بعض الإجراءات التي تستهدف التمييز بين الأنواع المختلفة من القروض على أساس ما تقرره السلطات النقدية من أولويات ، وهذه الأدوات تنظم الانفاق في مجالات معينة كأن تستخدم في حالة تعرض بعض الأنشطة الاقتصادية لعدم استقرار فيتطلب الأمر علاجا مميذا يوجه إليها تأخذ هذه الآليات عدة مظاهر: (فودوا، 2017، صفحة 113)

- تأثير القروض : وبموجب هذا النوع من الأدوات تقوم السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض التي تمنحها البنوك التجارية بطريقة ادارية مباشرة على أساس نسب محددة وهذا من أجل توزيع القروض في صالح القطاعات المهمة والحيوية بالنسبة للتنمية.

- الرقابة على شروط البيع بالتقسيط : وهو إجراء يشمل وضع القواعد الخاصة بكيفية السداد والمدة القصوى للتقسيط لشراء أنواع معينة من السلع الاستهلاكية ، غير أن هذا النظام ينتشر في الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية.

- حصص الاقتراض من البنك المركزي: والمقصود بها تحديد حد أقصى من القروض التي يمكن أن تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي ، ففي حالة اتباع البنك المركزي لسياسة توسعية يقوم بالرفع من هذه الحصص والعكس في حالة سياسة انكماشية.

- وضع أعلى سعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية : يمكن للبنوك التجارية أن تتنافس فيما بينها بهدف زيادة ودائع الزبائن، أو يمكن أن تتنازل على شروط مرور مدة زمنية لسحب الودائع الآجلة ، فيؤدي هذا الإجراء إلى ارتفاع اسعار الفائدة ارتفاعا معتبرا ، فيتدخل البنك المركزي لوضع سقف لهذه الفوائد ، وهذا السقف يتغير حسب الوضعية الاقتصادية السائدة.

- آلية الإقناع الأدبي : تتمتع البنوك المركزية عادة بسلطة رسمية وسلطة غير رسمية تجاه الجهاز المصرفي بشكل عام ، فيتمتع البنك المركزي بالسلطة الرسمية بحكم القانون الذي يخوله سلطات خاصة لتنظيم العمل المصرفي ، أما السلطة غير الرسمية فتتمثل في الوسائل الأدبية التي يستعملها البنك المركزي لإقناع البنوك بعمل شيء ما من عدمه وذلك عن طريق بعض التوصيات التي يقدمها ، وعادة ما تستجيب البنوك في سبيل محافظتها على العلاقة الطيبة مع البنك المركزي .

3. مفهوم استقلالية البنك المركزي

لقد أدت التطورات الاقتصادية والمالية خصوصا في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات إلى الاهتمام بموضوع استقلالية البنك المركزي، وكان من أهم أسباب المناداة إلى هذه الاستقلالية هي عدم فعالية السياسة النقدية في بعض الدول وخصوصا في مجال محاربة التضخم.

1.3 تعريف استقلالية البنك المركزي :

يوجد اعتقاد بأن الاستقلالية تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية (البنك المركزي) والسلطة الاقتصادية (الحكومة) في كل شيء سواء من ناحية رسم وتصميم وإدارة السياسة النقدية والائتمانية بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية المحيطة، أو من ناحية الهيكل التنظيمي وما إلى ذلك، ولكن البنك المركزي يعد إحدى المؤسسات العامة التي تعمل في الإطار المؤسسي للدولة وتعد السياسة النقدية التي يديرها البنك المركزي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة، وبالتالي يجب أن تكون أهداف السياسة النقدية متسقة إلى حد كبير مع أهداف السياسات الاقتصادية العامة للدولة، وفي نفس الوقت تكون تلك السياسة مستقلة في رسم الأهداف وتصميم السياسات المناسبة وذلك بواسطة مسؤولين مستقلين بالبنك المركزي (شعبان و علي، 2007، صفحة 300).

وبذلك فإن الاستقلالية تعني أن يكون للبنك المركزي السلطات والصلاحيات الكاملة للعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية.

2.3 دوافع الاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية:

تتمثل أهم أسباب الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي فيما يلي (عزوز، 2008، صفحة 4):

- سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة، وقد وصل الأمر إلى حد تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة).
- إنهيار نظام بريتن وودز وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية والمتقدمة وكذا الدول النامية، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية

المطبقة من قبل البنوك المركزية تحت ضغط السلطات السياسية وكل هذا أدى إلى إعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك بما يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم، وهذا يعني الاستقلال عن السلطات التنفيذية.

- تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية وذلك ما يسمى (الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي) والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لنتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي، وذلك قبل تاريخ الانتخابات إحداث رواج اقتصادي حتى ولو كان رواجاً قصير المدى.

- نتائج بعض الدراسات التي قامت بقياس استقلالية البنك المركزي بالاعتماد على عدة مقاييس ومؤشرات وربطها بمعدلات التضخم.

3.3 الاستقلالية بين التأييد والمعارضة:

يرى بعض الاقتصاديين أنه ثمة مزايا لوجود سلطة نقدية مستقلة يمكن أن يقال عنها أجدر بالثقة في ممارسة حرية التقدير في السياسة النقدية، ولكن هذا الرأي لا يحظى بموافقة عامة إذ هناك آراء معارضة لهذه الاستقلالية.

- **الآراء المؤيدة:** الحجة التي تطرح بشأن استقلالية البنوك المركزية هي مصداقية السياسة النقدية وبالتالي قدرتها على التحقيق والإبقاء على الاستقرار الطويل للأسعار مع حد أدنى للتكاليف الاقتصادية الحقيقية، وقد وضع الأساس الفكري لهذا الرأي في وقت حديث نسبياً مرتبط بمسألة عدم الاستقرار الزمني للسياسة النقدية (معمرى و يحيوي، 2017، صفحة 59).

- **الآراء المعارضة:** إن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزي غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية ينظر إليها أحياناً على أنها تنافي لمبادئ الديمقراطية ويتجاهل هذا الرأي حقيقة أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلاً تماماً عن الحكومة، إذ يوجد دائماً عدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية تستطيع الحكومة من خلالها التأثير على السياسة النقدية، كما تستطيع الحكومات دائماً في الحالات القصوى تغيير النظم الأساسية للبنوك المركزية، ومن الاعتراضات الأخرى التي تطرح أحياناً التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة مستقلة للنقد ومجالات السياسة الأخرى وخاصة سياسة الضرائب وأسعار الصرف (معمرى و يحيوي، 2017، صفحة 59).

4.3 أنواع الاستقلالية:

يمكن التمييز بين تصنيفات مختلفة من استقلالية البنك المركزي وذلك وفقاً لمعايير مختلفة اعتمد عليها الاقتصاديون في بناء مؤشراتهم لقياس الاستقلالية، ويمكننا أن نميز بين مجموعة من أنواع الإستقلالية:

- **الاستقلالية السياسية والاستقلالية الاقتصادية:** تعكس الاستقلالية السياسية غياب تدخل السلطة السياسية في القرارات المتخذة من قبل البنك المركزي، مع عدم وجود تأثير على التنظيم المؤسسي للبنك المركزي، أما بالنسبة للاستقلالية الاقتصادية فهي تعكس حرية اختيار الأهداف والأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي.

-الاستقلالية التشريعية والاستقلالية الفعلية: تستند الاستقلالية القانونية على العناصر المدرجة في التشريع، مثل: إجراءات تعيين مجلس إدارة البنك وفي الكثير من الأحيان المحافظ ومدة عهدتهم، الأهداف التي يجب أن يسعى لتحقيقها البنك المركزي، المساءلة إلى هيئة أخرى (تشريعية أو تنفيذية)، وجود أو عدم وجود حكومة تنفيذية في مجلس إدارة البنك المركزي، المسؤولية عن السياسة النقدية، إجراءات حل النزاعات الممكنة مع الحكومة، دور وزير المالية، منع أو عدم منع تمويل عجز الميزانية العامة أو منح القروض للاقتصاد، حرية تقرير المصير لأسعار الفائدة، دور الحكومة في تحديد دخل أعضاء البنك المركزي، ويمكن تقسيم هذه العناصر إلى: استقلالية شخصية (طريقة تعيين وتغيير المحافظ)، استقلالية مالية (تمويل نشاط البنك المركزي)، استقلالية سياسية (صياغة الأهداف النقدية) (Nosetti، 2003، صفحة 59).

-استقلالية الأهداف واستقلالية الأدوات: يتمتع البنك المركزي باستقلالية في تحديد أهدافه إذا تمتع بحرية إدارة السياسة النقدية دون تحديد دقيق للأهداف، كما تكون أيضا له استقلالية في تحديد الأهداف إذا لم تكن الأهداف الخاصة بالأسعار محددة رقميا، بينما استقلالية تحديد الأدوات فإنها تتحقق عندما تكون للبنك المركزي السلطة والحرية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه، ويكون غير مستقل في تحديد الأدوات عندما يلتزم بتمويل عجز الميزانية (عياش و ابراهيم، 2004، صفحة 57).

-الاستقلالية العضوية والاستقلالية الوظيفية: وتتعلق الاستقلالية العضوية بشروط تعيين المسيرين في البنك المركزي وشروط ممارستهم لوظائفهم، في حين تتعلق الاستقلالية الوظيفية بالمهام والأهداف للبنك المركزي، طبيعة أو قوة الصلاحيات، مدى إدارة أدوات السياسة النقدية، وأخيرا استقلالية ميزانية البنك المركزي (خليل، 2012، صفحة 75).

4. التمويل غير التقليدي وأثاره الاقتصادية

إن المعمول به عادة ألا تطبع النقود إلا بقدر ما يقابلها من احتياطي الذهب، أو بحسب قوة الاقتصاد وما يقابلها من إنتاج فعلي للسلع والخدمات في البلاد أو احتياطي النقد الأجنبي، لكن تبني أسلوب التمويل غير التقليدي " التيسير الكمي "يعمل عكس هذا القول أي طبع الأوراق النقدية بدون مقابل.

1.4 تعريف التمويل غير التقليدي:

يعرف التمويل غير التقليدي بأنه عبارة عن الإجراء الذي تقوم به البنوك المركزية بغرض التخفيف من الآثار التي تنتج عن الركود الاقتصادي ، ويكون هذا الإجراء عن طريق إصدار كمية جديدة من النقود و طرحها في الاقتصاد دون مقابل، حيث تم استعمال هذه السياسة لأول مرة من قبل الولايات المتحدة واليابان و المملكة المتحدة بهدف التقليل من الآثار المالية لسنة 2008 من خلال طبع 1700 مليار دولار (سمايلي و بويهي، 2021، صفحة 264).

ويعرف أيضا التمويل غير التقليدي على أنه " سياسة تزيد في شكل ميزانية البنك المركزي من أجل نمو القاعدة النقدية الآنية، وتثبيت السيولة والمخاطر المتوسطة لمحفظه الأصول (Kanga, 2017, p. 27) "

والجدول التالي يبين الفرق بين الأسلوب التقليدي وغير التقليدي:
الجدول رقم(1): الفرق بين الأسلوب التقليدي وغير التقليدي

الأسلوب غير التقليدي	الأسلوب التقليدي
عفيت الخزينة العمومية من هذا الشرط بأن يفتح حساب جار على المكشوف دون سقف للانتمان وبشروط أكثر يسراً، و الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.	وفقاً للمادة 46 من قانون النقد والقرض، " بنك الجزائر " يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية بأن يفتح لها حساباً جارياً على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10 % من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية. فمثلاً، لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية اقتراض سوى ما لا يتجاوز 343.5 مليون دينار العام 2017 بناءً على حجم إجمالي الإيرادات للعام . 2016 والتي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 3435 مليار دينار دون احتساب إيرادات الضرائب النفطية.
يسمح ل" بنك الجزائر " بشراء "سندات الخزينة العمومية" في السوق الأولية.	لا يسمح للبنك المركزي بشراء " سندات الخزينة العمومية" إلا في السوق الثانوية(سوق التداول)ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية.
يقوم " بنك الجزائر " بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية دون اعتبار لجودتها المالية كما سوف يمدد مدة قروضها. ما سوف يوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها في دفع ما عليه، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.	البنك المركزي لا يكتتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو ووفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملاً اقتصادياً مستقلاً يتعامل في السوق النقدي وفق الأساليب الاستثمارية مما جعله يعزف عن اقتناء " سندات الخزينة " نظرا لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبيتها أصول ذات جودة أقل."
بات بإمكان " بنك الجزائر " طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية. وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.	لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد.

المصدر : نور الدين جوادي، " مصادر التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية الجزائرية آليات تمويل حديثة في اقتصاد تقليدي جريدة التحرير الجزائرية، العدد4 على الموقع الإلكتروني (تاريخ الإطلاع

<https://www.altahrironline.dz/ara/articles/271591:2022/07/30>

و نظرا للظروف الاقتصادية غير الاعتيادية (حالة الأزمات) التي تنفذ فيها السياسات النقدية الغير تقليدية ، وكذلك استخدام الأدوات غير المعتدة في السياسة النقدية، فإنه يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط لتنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية وتتمثل هذه الشروط في (صاري ع، 2016، صفحة 470):

– لا بد أن تكون متناسبة قدر الإمكان مع درجة التفكك و الإضطراب التي تعاني منها السوق التي تسعى لإنقاذها، وفي أغلب الحالات لا بد من تفضيل التدابير من أجل تجنب التعطيل الكلي للأسواق و الواقع أن البنك المركزي يجب أن لا يتردد في توسيع أو تقليص نطاق أدواته غير المعيارية و خاصة مدة التوفير غير الاعتيادية للسيولة.

– لا بد أن تكون التدابير مصحوبة برسائل قوية إلى البنوك التجارية لمعالجة قضاياها الخاصة بإعادة التمويل و إصلاح الموازنات في الأمد المتوسط، و لأن البنوك تعد الأداة الرئيسية لدى البنك المركزي لإعادة التمويل "غير المعياري"، فإن هذه الرسائل تشكل أهمية خاصة في حالة الأزمات.

– بقدر ما تعمل مجموع التدابير غير التقليدية التي تتخذها لبنوك المركزية في الدول المتقدمة على تغيير بنوي في البيئة النقدية والمالية للإقتصاد العالمي، فمن حقها أن تكون مدافعة صريحة عن الإصلاحات الضرورية للتمويل العالمي، والتعديل الضروري للخلل في التوازن العالمي و المساهمة الحاسمة من جانب الجهات المقرضة المتعددة الأطراف.

2.4. تأثير التمويل غير التقليدي على المتغيرات المالية:

كشف رئيس الحكومة الجزائري مطلع سنة 2019 أمام البرلمان، أن الحجم الإجمالي للتمويل غير التقليدي بلغ 6556 مليار دينار (ما يقارب 65 مليار دولار) حتى شهر المنصرم.

وأوضح الوزير أن "التوزيع السنوي لطباعة النقود بلغ 2185 مليار دينار (20 مليار دولار) في سنة 2017، و عليه نلاحظ أن هناك تدخل مباشر من طرف الحكومة على قرارات البنك المركزي و هذا ما يحد من إستقلاليته وسنحاول من خلال هذه الدراسة ، التطرق إلى تأثير أسلوب التمويل غير التقليدي على بعض المتغيرات الإقتصادية في الجزائر، والجدول التالي يبين حصيلة التمويل غير التقليدي:

الجدول رقم(2): حصيلة التمويل غير التقليدي خلال الفترة (2017-2019) (الوحدة مليار دج)

السنوات	2017	2017	2018	2018	2018	2019
الاشهر	10	11	01	09	11	01
سندات مالية صادرة ومضمونة من طرف الدولة	570	2185	3585	4005	5192.2	6556.2

المصدر: التقرير الشهري لبنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz/>

1.2.4 أثر التمويل غير التقليدي على الكتلة النقدية:

تمثل الكتلة النقدية حيازات الجمهور من العملة ومجموع خصوم الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية، وكذا الودائع في شركات الادخار والإقراض وودائع بنوك الادخار، تقوم الدراسة بتحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2016-2018، علما أن آخر شهر متوفر للمعطيات لدى البنك المركزي هو جوان 2018 والجدول التالي يبين هذا التطور:

السنوات	2016	2017	2017	2017	2018	2018

استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية في ظل التمويل غير التقليدي

الأشهر	ديسمبر	مارس	يونان	سبتمبر	ديسمبر	مارس	يونان
البيان	13.816.309	14.307.112	14.406.104	14.573.830	14.974.578	15.638.310	15.936.669

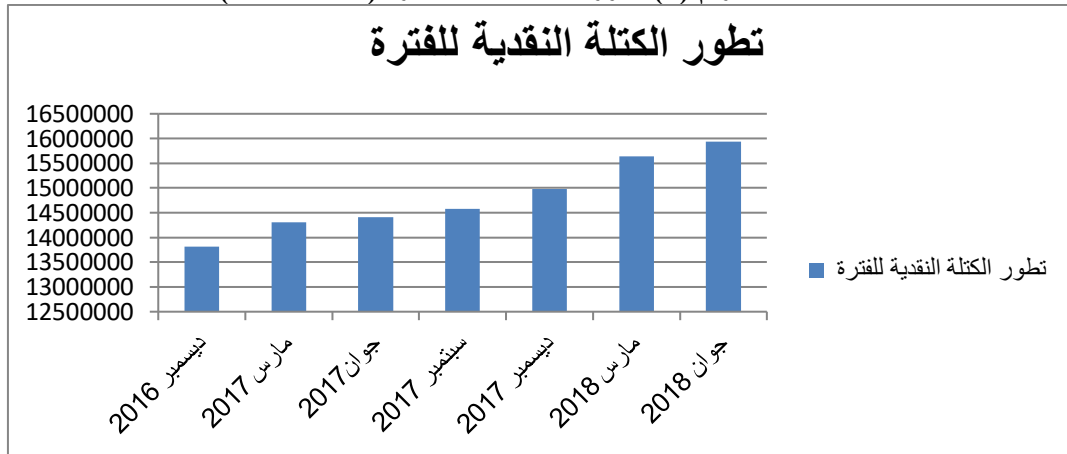
الجدول رقم(3): تطور الكتلة النقدية للفترة (2016-2018) (الوحدة مليون دج)

المصدر: بنك الجزائر من خلال الرابط (تاريخ الإطلاع 2022/07/28)

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur_monetaire/SM.pdf

و الشكل الموالي يوضح هذا التطور:

الشكل رقم (1) تطور الكتلة النقدية للفترة (2016-2018)



المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 3

يبين الشكل السابق أن الكتلة النقدية في تطور مستمر في ظل تبني سياسة التمويل غير التقليدي، فقد سجل العرض النقدي في الجزائر في نهاية سنة 2016 أي قبل تبني السياسة ما قيمته 13.816.309 مليون دينار جزائري، لكن بعد تبني التمويل غير التقليدي على يد الحكومة الجزائرية ارتفع العرض النقدي بشكل ملحوظ بنسبة 4.66% على أساس الفصول من بداية 2017 إلى غاية نهاية السنة، ومع مطلع سنة 2018 ارتفعت الكتلة النقدية بشكل كبير وذلك بسبب قيام البنك المركزي بضخ النقود ما يقارب 30 مليار دولار ما أدى إلى ارتفاع الكتلة النقدية بقيمة 298.359 مليون دينار جزائري. و هذا الإرتفاع في الكتلة النقدية دون أن تقابلها زيادة موازية حقيقية في السلع و الخدمات الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع الأسعار والتراجع في القدرة الشرائية.

2.2.4 أثر التمويل غير التقليدي على التضخم:

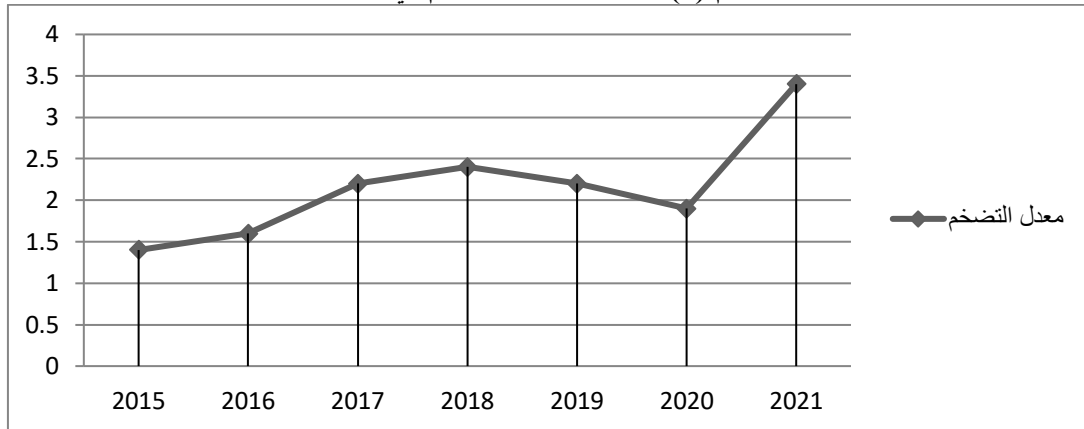
لمعرفة أثر السياسة النقدية في محاربة التضخم نقوم بتتبع تطور معدلات التضخم للفترة 2015-2021 لمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر ونستعين بالجدول الموالي الذي يبين تطور معدلات التضخم:

الجدول رقم (4): تطور مستوى التضخم في الجزائر (الأسعار التي يدفعها المستهلكون %)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مستوى التضخم	1.40%	1.60%	2.20%	2.40%	2.20%	1.90%	3.40%

المصدر : موقع البنك الدولي على الرابط (تاريخ الإطلاع 2022/07/30)
<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG>

الشكل رقم (3): تطور مستوى التضخم في الجزائر



المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 4

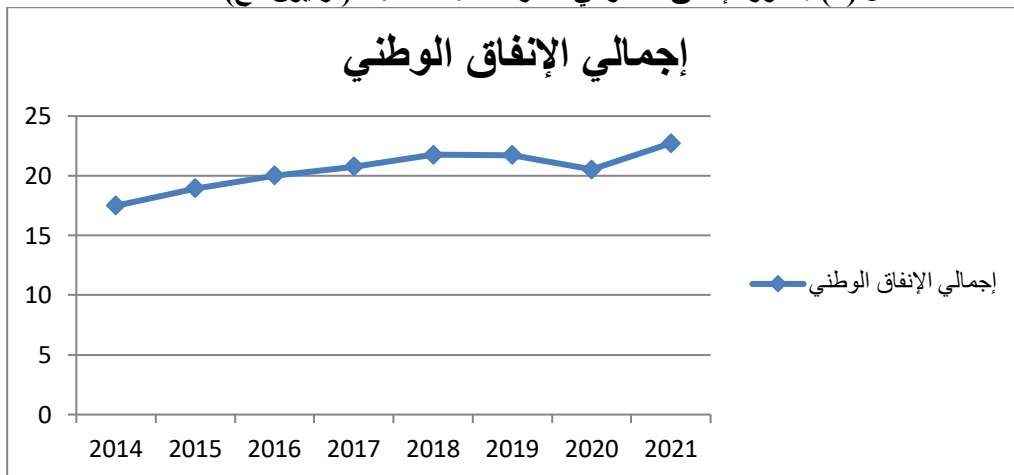
يقيس التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون %) التغير السنوي للنسبة المؤوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلعة من السلع و الخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، فمن خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن هناك إرتفاع مستمر لمعدل التضخم منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2018 ليصل إلى نسبة 2.40% ، وحسب الخبراء الإقتصاديين فإن من بين أسباب هذا الإرتفاع هو لجوء الحكومة إلى أسلوب التمويل غير التقليدي، فكما لاحظنا سابقا فإن هذه العملية أدت إلى الرفع في الكتلة النقدية في السوق، وبما أن ارتفاع الكتلة النقدية لا يقابلها مقابل مادي كالذهب أو العملة الصعبة، فإن هذا يؤدي حتما إلى التضخم، ولهذا نرى معدلات التضخم إرتفعت مباشرة بعد القيام بالعملية التمويلية، و بعد هذا الإرتفاع نلاحظ إنخفاض في معدل التضخم سنتي 2019 و 2020 ليعود ويرتفع سنة 2021 ليصل إلى أعلى نسبة له و التي تقدر ب 3.40% و يعود هذا الإرتفاع الكبير إلى عدة عوامل أهمها فيروس كورونا و النتائج المترتبة عليه كالندرة في المواد الأساسية و كذلك ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض في النمو الإقتصادي تقريبا لكل دول العالم.

3.2.4 أثر التمويل غير التقليدي على الإنفاق الحكومي:

يمثل الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل الإنفاق الحكومي الرواتب والأجور في القطاعات الحكومية، كما يشمل المشاريع الإنمائية والإنفاق على البنية الأساسية مثل: الطرق، الجسور، الكهرباء...

وعليه سنحاول من خلال الشكل الموالي تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر، والعوامل المتدخلة في ذلك وعلاقتها بالتمويل غير التقليدي.

الشكل (4): تطور الإنفاق الحكومي للفترة 2014-2021 (ترليون دج)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على موقع البنك الدولي (تاريخ الإطلاع 2022/08/05)
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.DAB.TOTL.CN?end=2021&locations=DZ&start=2014>

يتضح من خلال الشكل أعلاه، تطور قيمة الإنفاق الحكومي في منذ سنة 2014 إلى غاية سنة 2019، لتعرف انخفاضا طفيفا سنة 2020 و هذا يعود أساسا إلى أزمة كوفيد 19 و انعكاساته على أسعار البترول وأيضا على الإقتصاد الوطني ككل. حيث بلغ الإنفاق الحكومي ذروته سنة 2018 بقيمة 21.75 ترليون دج و رغم الأزمة البترولية لكن نلاحظ أن الإنفاق الحكومي في تزايد مستمر ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى رغبة الحكومة الجزائرية في انتهاج سياسة تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، و قد لعبت سياسة التمويل غير التقليدي دورا هاما في تمويل هذه النفقات، وعليه يمكن القول أن هذه السياسة التمويلية لعبت دورا هاما في زيادة الإنفاق العمومي.

4.2.4. أثر التمويل غير التقليدي على سعر الصرف:

يحظى سعر الصرف بأهمية كبيرة في الإقتصاد كونه يؤثر على المتغيرات الإقتصادية بالعديد من العوامل و التي من أهمها العرض النقدي و سعر الفائدة بالإضافة إلى ميزان المدفوعات.

ومن خلال الجدول التالي سنحاول معرفة أثر زيادة العرض النقدي الناتج عن سياسة التمويل غير التقليدي على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات العالمية كالدولار و الأورو.

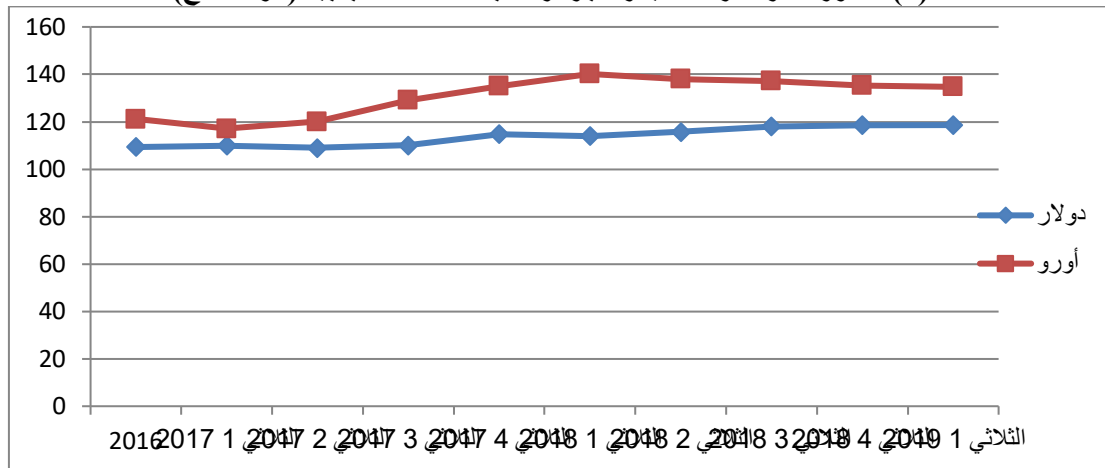
الجدول رقم (5): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية (الوحدة دج)

السنة	2016	2017	2018			2019
الثلاثي	-	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الأول
1 دولار	109.46	109.94	109.06	110.01	114.81	118.61
			115.72	118.02	118.57	

134.80	135.39	137.22	138.01	140.17	135.06	129.07	120.02	117.13	121.17	1 أورو
--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz>

الشكل (3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية (الوحدة دج)



المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 5

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن قيمة الدينار الجزائري تنخفض باستمرار بالمقارنة مع عمليتي الدولار والأورو خاصة بعد اعتماد الجزائر على سياسة التمويل غير التقليدي، حيث سجل سعر الأورو ما قيمته 121.17 دينار جزائري سنة 2016 و ما قيمته 135.06 دينا خلال الثلاثي الرابع من سنة 2017 و بقية قيمة الدينار في إنخفاض مستمر ليصل سعر واحد أورو سنة 2018 ما قيمته 137.68 دينار جزائري، ما جعل الدينار يفقد نسبة 13.56 % من قيمته في ظرف سنتين، و مع بداية سنة 2019 انخفض سعر صرف الأورو ليصل إلى 134.00 دينار خلال الثلاثي الأول من سنة 2019 أي انخفاض بنسبة 2.13 % مقارنة بالسنة الماضية، أما بالنسبة للدولار فقد سجل ما قيمته 109.46 سنة 2016 ل يبقى يقارب هذه القيمة بتغيرات طفيفة صعودا و نزولا حتى بداية الثلاثي الرابع من سنة 2017، إذ بلغ قيمة 1 دولار 114.81 دينار جزائري ليسجل بذلك إرتفاعا قدره 8.32 % خلال الثلاثي الأخير من سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 و هذا مع الإعتماد على سياسة التمويل غير التقليدي بالإضافة لعدم استقرار أسعار البترول.

و عليه فإن سياسة التمويل غير التقليدي كانت من الأسباب التي أثرت على سعر الصرف حيث أنه منذ بداية تطبيق هذه الآلية من طرف السلطات الجزائرية زاد من تدهور قمة الدينار أمام العملات الأجنبية الأخرى.

5. الخاتمة:

أدت التطورات الاقتصادية والمالية إلى زيادة التوجه نحو استقلالية البنوك المركزية في العديد من الدول المتقدمة والنامية ومن أهم الأسباب المدعمة لهذه الاستقلالية هو عدم

فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في ظل خضوع البنك المركزي لقرارات وتوجيهات السلطة التنفيذية وهذا ما حصل حصل في الجزائر، فبحسب الخطة التي وضعتها الحكومة الجزائرية آنذاك، وصادق عليها البرلمان، يقوم البنك المركزي بطباعة ما يعادل 11 مليار دولار سنوياً من الدينار الجزائري، على مدار 5 سنوات، يقرضها البنك للخرينة العمومية، على أن تُسدد الديون مستقبلاً عند انتعاش أسعار النفط، لكن هذه العملية والتي تدعى بمصدر التمويل غير التقليدي كانت هناك مجموعة من الإنعكاسات على الإقتصاد الوطني.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الهدف الأساسي من استقلالية البنوك المركزية يتمثل في استقلالية هذه البنوك في تسيير وإدارة السياسة النقدية بعيداً عن التأثيرات الحكومية، بحيث تكون أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق أهدافها.

- استقلالية البنك المركزي لا تعني بها أن تكون أهدافها وقراراتها بمنأى عن الحكومة بل يجب أن تكون أهداف السياسة النقدية متنسقة إلى حد كبير مع أهداف السياسات الاقتصادية العامة للدولة.

- تعتبر سياسة التمويل غير التقليدي من أدوات سياسات النقدية المنفذة من طرف البنك المركزي يتم اللجوء إليها في الحالات الإستثنائية من أجل مواجهة الأزمات الإقتصادية و المالية.

- تم إستعمال جزء كبير من النقود المطبوعة من أجل معالجة العجز في الموازنة دون الإستعانة بها في تمويل الإقتصاد المنتج، وهذا ما جعل النتائج المترتبة على هذه السياسة نتائج مضرّة بالإقتصاد الوطني أكثر من الفوائد المترتبة عليها.

- إن النجاح في استخدام أدوات السياسة النقدية خاصة طريقة التمويل غير التقليدي يتطلب أن يكون اقتصاد الدولة يتمتع بالمرونة والتنوع حتى لا يكون هناك آثار سلبية عليه.

- سياسة طبع المزيد من الأوراق النقدية لتمويل عجز الموازنة العامة، وشراء المديونية الداخلية أدى إلى الزيادة في معدل التضخم، في ظل غياب المقابل من القيمة المضافة المتأتية من الإنتاج الحقيقي.

ومن أهم التوصيات المقدمة في هذا المجال:

- يجب إعطاء حرية أكثر للبنك المركزي في اختيار أهداف وأدوات السياسة النقدية من أجل ضمان فعالية هذه الأخيرة في محاربة التضخم بعد إعطائه الأولوية ضمن أهداف السياسة النقدية.

- قبل تنفيذ أي سياسة نقدية يجب تحديد الأهداف المستهدفة من هذه السياسة بدقة و أن تكون هذه الأهداف متعلقة أساساً بالتحكم بالكتلة النقدية في السوق و بالتالي التحكم في التضخم و سعر الصرف والقدرة الشرائية... الخ.

- ضرورة البحث عن سياسات أخرى تعوض سياسة التمويل غير التقليدي خاصة بالنسبة للدول النامية والتي لا تتوفر فيها الشروط اللازمة من أجل نجاح هذه السياسة، خاصة فيما يتعلق بمرونة إقتصاد هذه البلدان.

- لا بد من دراسة مختلف الآثار المالية والنقدية البعيدة لبرامج التمويل غير التقليدي من أجل الحكم على مدى نجاح هذه التقنية التمويلية.
- تعزيز مسائلة السلطة النقدية حول نتائج السياسة المنتهجة من طرفها أمام الجهات التي تكون مسؤولة أمامها، و هذا من أجل التدقيق في هذه النتائج ثم معرفة نقاط ضعفها و سلبياتها و محاولة تصحيحها في المستقبل.

6.قائمة المراجع